



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

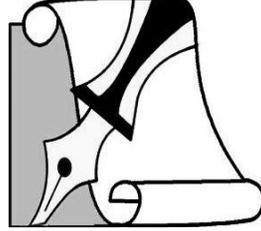
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مخطط الضم في الضفة الغربية

اعتبر رئيس حزب "كاحول لافان" ووزير الأمن بيني غانتس، أن "صفقة القرن"، التي يطرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بزعم أنها خطة لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تشكل "فرصة سياسية"، لكنه أشار إلى أن وزارتي الأمن والخارجية ستبحثان في تنفيذ مخطط ضم مناطق في الضفة الغربية لإسرائيل.

ونقلت وسائل إعلام العدو عن غانتس قوله خلال اجتماع كتلة "كاحول لافان" في الكنيست، إنه "توجد فرص سياسية مطروحة ومن شأنها أن تعيّر وجه المنطقة ، وفي مقدمتها خطة ترامب". وأضاف غانتس أنه في الأسابيع القليلة المقبلة "سنبحث بشكل مهني وبواسطة وزارة الخارجية وجهاز الأمن سبل العمل الصحيحة من أجل تحقيق النتائج التي ستحافظ على مصالحنا الأمنية والسياسية؛ وسنعمل بحكمة ومسؤولية لأنه هكذا فقط بإمكاننا الحفاظ على أمن إسرائيل".

وفي حين يكرر رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أنه سيبدأ إجراءات تنفيذ مخطط الضم بحلول مطلع تموز المقبل، فإن القياديين في "كاحول لافان"، غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي، يتحفظان من تنفيذ الضم بشكل أحادي الجانب، كما أن تقارير إعلامية نقلت عن مسؤولين أمنيين معارضتهم لتنفيذ الضم الأحادي الجانب وتحذيرهم من عواقب ذلك، بحيث يرد الفلسطينيون بانتفاضة جديدة وتأثير ضم غور الأردن على العلاقات بين إسرائيل والأردن.

لكن غانتس قال: "شكلنا هذه الحكومة لأن الشعب بحاجة إلى الوحدة؛ وتأثير الكورونا علينا جميعا دراماتيكي، وسنهتم بأن نكون مستعدين لمواجهة الموجة الثانية وإدارة الأزمة في الأمد البعيد، لأنها قد تكون طويلة".

وتطرق غانتس إلى محاكمة نتتياهو وتصريحات الأخير التي هاجم فيها المحكمة وجهاز إنفاذ القانون، وخاصة المستشار القضائي للحكومة، أفياحي مندلبليت؛ وقال غانتس إنه "كان هناك كلاما كثيرا على المحكمة؛ وأعود وأكرر بشكل واضح وقاطع أنه مثلما أن دولة إسرائيل بحاجة لحكومة تقوم بعملها، فإنها بحاجة إلى جهاز قضائي قوي ومستقل"؛ وأضاف أن "الحفاظ على سلطة القانون ليس أمرا شخصيا وإنما هذه مسألة قومية؛ وسلطة القانون والمساواة أمامه هما قيمتان عاليتان في النظام الديمقراطي، ولدينا كافة الأدوات من أجل الحفاظ عليهما؛ وسنستخدمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك".

وحذّر كل من الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، ورئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، ورئيس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، إسرائيل من عواقب تنفيذ مخطط الضم، ونقلت القناة 13 التلفزيونية الإسرائيلية، عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إنّ ماكرون طلب من نتتياهو "عدم اتخاذ أيّة إجراءات أحاديّة الجانب"، وأضاف أن "مسارًا كهذا سيقوّض استقرار الشرق الأوسط؛ فقط الحوار مع الفلسطينيين والحل العادل والمتوازن سيمنح الإسرائيليين سلاما وأمنا واستقرارًا".

كما أرسل جونسون رسالة مشابهة لرسالة ماكرون، بالتنسيق معه، وفقًا للقناة، التي أضافت أنه من غير المؤكّد إن أرسلت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، رسالة مشابهة. وأرسل سانشيز رسالة شخصيّة لنتتياهو وغانتس، عبّر فيها عن اعتقاده بوجوب احترام القانون الدولي "والوصول إلى حلّ على أساس حلّ الدولتين، وفقًا لقرار الأمم المتحدة"، بينما كتب كونتي في رسالته إنه يجب تجديد المفاوضات مع الفلسطينيين والوصول إلى حلّ الدولتين على أساس القانون الدولي.

وجدد الاتحاد الأوروبي، تأكّيده أن حلّ الدولتين، مع كون القدس العاصمة المستقبلية لهما، هو السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة؛ وأضاف الاتحاد الأوروبي، في بيان صادر عن الممثل الأعلى للاتحاد جوزيب بوريل، مساء اليوم الاثنين، "أن القانون الدولي ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد

الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، أنهم لن يعترفوا بأي تغييرات على حدود 1967 ما لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على ذلك وتابع: أنه ينظر "بقلق بالغ إلى البند- الذي سيقدم للموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي- بشأن ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو الذي صرح به رئيس الوزراء، عند عرض حكومته على (كنيست) في 17 أيار الجاري، وكما المتوخى في اتفاق التحالف الموقع في وقت سابق، وهو يحث إسرائيل بشدة على الامتناع عن أي قرار أحادي، من شأنه أن يؤدي إلى ضم أي أرض فلسطينية محتلة، ويكون على هذا النحو، مخالفاً للقانون الدولي".

#### دول عربية تؤيد خطة الضم الاسرائيلية للضفة

زعمت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية على صدر صفحتها الأولى بأن دولا عربية أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل والولايات المتحدة للاستمرار في دفع عملية ضم مناطق في الضفة الغربية وغور الأردن قدما؛ وبحسب الصحيفة، يحذر الحكام العرب "ظاهرا" من خطة الضم على الضفة الغربية، لكن خلف الكواليس الأمور مختلفة: "لقد أعطوا الضوء الأخضر للخطة - الحديث يدور عندول اقليمية وخليجية".

ونقلت الصحيفة عن مصدر أردني كبير قوله "الأردن يعارض ذلك رسميا غير أن الملك سيتيح تمرير الضم بأقل الأضرار لبلاده منوها بأن المصلحة الأمنية القومية أهم من المصالح الفلسطينية".

وقال مصدر سعودي رفيع: "على الفلسطينيين الإدراك بأن إسرائيل هي حقيقة واقعة ولن نعرض علاقاتنا مع إدارة ترامب للخطر من أجلهم".

وزعمت الصحيفة ان مصدرا أمنيا مصرياً قال لها بأن التصدي لإيران في الشرق الأوسط يأتي قبل القضية الفلسطينية.

## تأجيل الضم

أفادت مصادر أمنية لموقع والا عبري ترجيحها لعدم إمكانية فرض السيادة على المستوطنات في الضفة الغربية في الموعد المحدد؛ وأحالت سبب عدم فرض السيادة بسبب عدم توفر الوقت الكافي للاستعداد لتطورات مثل تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وقالت المصادر إنه من المحتمل أن يكتفي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الموعد المذكور بإعلان الضم، مع تأجيل تطبيقه لعدة أشهر.

### إسرائيل ستخلى عن 30 بالمائة من المنطقة "ج" بالضفة

أفادت القناة 7 العبرية بأن إسرائيل ستخلى عن 30 % من مناطق "ج" في الضفة الغربية ضم مخطط ضم مناطق الضفة وفق خطة ترامب؛ وذكرت القناة أن إدارة ترامب طلبت من اللجنة الإسرائيلية الأمريكية التي تعد خرائط الضم والتي سيطبق في تموز المقبل، أن تصبح ذات حدود محددة وستخلى إسرائيل عن جميع مطالبها في مناطق خارجة تلك الحدود. وقال رئيس مجلس مستوطنات الضفة يوسي داعان بأن أمريكا تشدد من مواقفها ومطالبها تضر بالمصالح الأساسية لإسرائيل.

## تشكيل الائتلاف الحكومي

يضم الائتلاف 35 نائبا من حزب الليكود، و 16 من حزب "أزرق أبيض"، وتسعة من حزب "شاس"، وسبعة من حزب "يهדות هتوراة"، واثنان من حزب "العمل"، واثنان من حزب "ديرخ إيرتس"، ونائب من حزب "البيت اليهودي" ونائب من حزب "غيشر". صادقت (الكنيست)، على الحكومة الجديدة، الخامسة والثلاثون، حكومة الوحدة الوطنية، بزعامة نتنياهو وغانتس، وبحسب وسائل إعلام العدو، فهذه هي الحكومة الأكبر بتاريخ الدولة، وستكون مكونة من 35 وزيرا، وهم على النحو التالي:

1- كتلة اليمين ( الليكود والأحزاب الدينية )

الليكود:

- بنيمين ننتياهو رئيس الوزراء الأول بالتناوب
- دافيد أمسال - الليكود - الوزير الذي يربط بين الحكومة والكنيست
  - يسرائيل كاتس - الليكود - وزير المالية
  - يوأف جالانت - الليكود - وزير التعليم
  - جيلا جملليئيل - الليكود - وزيرة البيئة
  - ميرري ريجيف - الليكود - وزيرة المواصلات
  - تسفي حوتبولي - الليكود - وزيرة الإستيطان
  - يولي أدليشتاين - الليكود - وزير الصحة
  - جلعاد أردان - الليكود - وزير التعاون الإقليمي
  - إيلي كوهين - الليكود - وزير الإستخبارات
  - يوفال شتاينتس - الليكود - وزير الطاقة
  - زئيف ألكين - الليكود - وزير التعليم العالي
  - تساحيا هنجبي - الليكود - وزير بمكتب رئيس الوزراء
- الأحزاب الحريدية:

- آريه درعي - شاس - وزير الداخلية
  - يعكوف أفيتان - شاس - وزير الأديان
  - يعكوف ليتسمان - يهدوت هتوراة - وزير البناء والإسكان
- 2- كتلة اليسار ( كحول لفان والعمل جيشر )
- كحول لفان:

- بيني غانتس رئيس الوزراء الثاني بالتناوب
- بيني غانتس - كحول لفان - وزير الجيش
- جابي أشكنازي - كحول لفان - وزير الخارجية
- آفي نيركسون - كحول لفان - وزير القضاء

- أوريت هكوهين - كحول لفان- وزيرة التعاون الإستراتيجي
  - حيلي تروفرف - كحول لفان- وزير الثقافة والرياضة
  - بنينا شيتا - كحول لفان- وزيرة الإستيعاب والهجرة
  - أساف زمير - كحول لفان- وزير السياحة
  - يزهر شاي - كحول لفان- وزير العلوم والتكنولوجيا
  - ميخائيل بيتان - كحول لفان- وزير في وزارة الأمن
  - ميراف كوهين - وزيرة المساواة الاجتماعية
  - عومير ينكلوفيتش - كحول لفان- وزيرة الشتات
- العمل وجيشر:

- عمير بيرتس - العمل - وزير الإقتصاد

- إتسيك شلومي - العمل - وزير العمل

- أورلي ليفي أبكسيس - جيشر- وزيرة العلاقات الجماهيرية

رئيس الكنيست: يريف لفين - من الليكود

وأنهى تنصيب الحكومة الجديدة، وأداء وزرائها القسم الدستوري، أزمة سياسية غير مسبوقة في إسرائيل امتدت لأكثر من 500 يوم، أدارت خلالها حكومة انتقالية وأجريت ثلاث انتخابات، كان آخرها في آذار الماضي؛ وتشير الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة الجديدة إلى أن مكافحة فيروس كورونا المستجد وإعادة بناء الإقتصاد الذي تضرر بسبب الجائحة ستكونان على سلم أولوياتها؛ حيث ارتفعت نسبة البطالة في إسرائيل من 3.4 % إلى 27 % بعد تفشي الفيروس المستجد.

وقال نتتياهو متحدثا في أول جلسة للحكومة، التي عُقدت في الكنيست مباشرة بعد مراسم

أداء اليمين القانونية، إن جائحة فيروس كورونا ستكون على رأس جدول أعمال

الحكومة؛ وقال إن "المهمة الأولى هي فيروس كورونا والصحة"، مضيفا "طالما أن الفيروس

هنا ولا يوجد لقاح، من الممكن أن يعود بين ليلة وضحاها"؛ وتابع قائلا "حقيقة أننا تمكنا من

منعه لا تعني أن بإمكاننا منع" موجة أخرى، وأكد على أن "روتين فيروس كورونا" سيستمر لفترة طويلة، وقال "لا أريد أن أقول كم من الوقت"، لكنه أضاف أنه يأمل في أن يكون مخطئاً.

وتابع أن المهمة الثانية ستكون تمرير ميزانية الدولة وإنعاش الاقتصاد، الذي أقر بأنه قد لا تتم إعادته بسرعة إلى حالته التي سبقت فيروس كورونا.

وقال إن البند الثالث على جدول الأعمال سيكون محاربة إيران. والرابع سيكون محاربة التحقيق في ارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية، وقال نتنياهو "هذا تطور مثير للقلق... إنه تهديد إستراتيجي" على إسرائيل والجيش، مضيفاً أنه نادراً ما يستخدم مثل هذه اللغة.

المهمة الخامسة ستكون ضم الضفة الغربية، حيث قال نتنياهو "أنا لا أخفي نيتي طرح المسألة على مجلس الوزراء بسرعة".

وأكد نتنياهو على أن الحكومة الجديدة سوف تتحدى التوقعات وتستمر لفترة أطول من المتوقع. وفي وقت سابق، قدم نتنياهو وغانتس الحكومة الخامسة والثلاثين في الكنيست قبيل مراسم أداء اليمين، ودافعا عن حجمها وتركيبها وسط مقاطعة عدد من نواب المعارضة لخطابيهما.

واضعا ثلاث جولات انتخابية مريرة جانبا، قال نتنياهو في الكنيست إنه على ثقة بأنه سيعمل هو وغانتس معا بشكل ناجح في الحكومة بنفس الطريقة التي عملا فيها خلال حرب غزة في عام 2014، عندما كان غانتس رئيساً لهيئة أركان الجيش؛ وقال نتنياهو، رداً على اتهامات واسعة النطاق بأن الحكومة مضخمة ومكلفة في وقت يعاني فيه الاقتصاد الإسرائيلي جراء كوفيد-19، "لقد مررنا بثلاث جولات انتخابية عمقت الخلافات وألحقت خسائر مالية باهظ؛ انتخابات أخرى كانت ستكلف ملياري شيكل".؛ على النقيض، فإن تكلفة الحكومة الجديدة تبلغ 85 مليون شيكل سنوياً، وهي أقل بكثير من جولة انتخابية جديدة، التي كان من الممكن أيضاً أن تضعف البلاد في مواجهة الفيروس التاجي.

فيما يتعلق بتعهده بضم المستوطنات وغور الأردن بموافقة الولايات المتحدة، تعهد نتنياهو بتوسيع القانون الإسرائيلي ليشمل الضفة الغربية: " هذه المناطق هي مهد الشعب اليهودي؛ لقد حان الوقت لتوسيع القانون الإسرائيلي ليشملها؛ هذه الخطوة لن تبعدنا عن السلام، بل ستجعلنا أقرب؛ الحقيقة هي، والجميع يدرك ذلك، أن مئات الآلاف من المستوطنين في يهودا والسامرة سيقفون في أماكنهم في أي اتفاق مستقبلي".

وتحدث غانتس بعد نتنياهو، وقال إن إسرائيل تنهي "أسوأ أزمة سياسية في تاريخها" ودعا إلى إنهاء "عصر التحريض" وبدء "عصر المصالحة"؛ وقال، وسط مقاطعات مستمرة لحدثه من قبل حلفائه السابقين الذين يجلسون الآن في المعارضة، إن البديل للحكومة الجديدة هو شيء "شبيه بحرب أهلية"؛ وأضاف غانتس أن حكومة الوحدة ستنتهي فترة حكمت فيها إسرائيل "حكومة نصف الشعب".

وقال إنه سيبدل كما ما في وسعه ليشعر كل مواطني إسرائيل - يهودا أو عربا، مغايري الجنس أو مثليين - بأنهم "في وطنهم"؛ وتابع قائلاً إن نتنياهو أخذ الخطوة الصحيحة و"الشجاعة" من خلال التعاون معه وتحديد موعد لتناوبهما في القيادة.

متحدثاً بعد غانتس، قال زعيم المعارضة يائير لابيد إن "الإسرائيليين يستحقون أفضل" مما قال إنها "الحكومة الأكبر والأكثر إهدارا في تاريخ البلاد"، وتعهد بأن تكون المعارضة بمثابة تذكير أن "هناك بديل" لقيادة "لا تهتم إلا بمناصبها وكراسيها".

## انتخاب ليفين رئيساً للكنيست ..

انتخبت الهيئة العامة للكنيست، ياريف ليفين رئيساً للكنيست بدلاً من بيني غانتس زعيم حزب أزرق - أبيض، الذي استقال منذ أيام لانضمامه للحكومة الجديدة؛ وبحسب موقع يديعوت أحرونوت، فإن 71 عضواً من الكنيست صوتوا لصالح ليفين، ليصبح رئيساً للكنيست الـ 23 في تاريخ إسرائيل.

ويعتبر ليفين أحد قيادات الليكود المقربة من نتنياهو، ولعب دوراً مركزياً خلال المفاوضات الائتلافية التي أعقبت الانتخابات الثلاثة الأخيرة التي شهدتها النظام السياسي، كما أنه رافق نتنياهو في بعض رحلاته الخارجية، وكان قد شغل منصب وزير السياحة منذ العام 2015.

### الجيش يستعد لمواجهة تصعيد فلسطيني

أصدر رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، مؤخراً، ما وصفه بـ"إنذار للقادة العسكريين" بشأن تصعيد محتمل في الضفة الغربية على خلفية عزم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، البدء بتنفيذ مخطط ضم مناطق في الضفة لإسرائيل، بحلول مطلع تموز المقبل. ونقل المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، عن مصادر في الجيش قولهم إن "هذه طريقة رئيس أركان الجيش للقول 'كونوا مستعدين، فالتصعيد واقعي جداً'؛ وكان نتنياهو قد كرر الإعلان، أنه يعتزم فرض القانون الإسرائيلي في الضفة وغور الأردن في الأول من تموز المقبل، وأنه "يوجد تاريخ محدد ولن نغيّره".

ووفقاً لهرئيل، فإن أقوال كوخافي حول التصعيد المحتمل تتطرق إلى الضفة "وبقدر أقل لقطاع غزة"، لكن لم يتم حتى الآن تعزيز قوات جيش الاحتلال في الضفة؛ وأضاف أن "الجيش يستعد لتطبيق خطط عسكرية بحلول تموز، من أجل مواجهة احتمال تفجر العنف؛ وقسم من الخطط يشمل إمكانية تعزيز قوات بشكل كبير؛

وأشار هرئيل إلى أنه عشية جولة انتخابات الكنيست الثانية، في أيلول الماضي، درس نتنياهو ضمًا أحادي الجانب لغور الأردن، لكنه تراجع عن ذلك في أعقاب تحذير كوخافي ورئيس الشاباك، ناداف أرغمان، من تبعات خطوة كهذه وفي مقدمتها المس باتفاقية السلام مع الأردن؛ وجاء تراجع نتنياهو حينذاك، أيضاً على خلفية معارضة المستوى المهني، الذي يشمل كبار الموظفين في وزارتي الخارجية والأمن وضباط كبار.

ولفت هرتيل إلى أنه لم تجر حتى الآن مداوات شاملة، بمشاركة المستوى السياسي وقادة جهاز الأمن ووزارة القضاء حول التبعات الواسعة على العديد من المجالات في حال اتخاذ قرار بتنفيذ الضم.

وأعلنت السلطة الفلسطينية عن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل احتجاجاً على مخطط الضم؛ ونقل هرتيل عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إنه "بالمقارنة مع فترات توتر سابقة، هددت السلطة فيها بوقف التنسيق الأمني، فإن انقطاع الاتصالات بين أجهزة أمن السلطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية بارز أكثر من الماضي"، مضيفين أنه "على الرغم من أن أجهزة الأمن الفلسطينية ستعنى بشكل فوري بمعلومات حول مخرب يعتزم تنفيذ عملية مسلحة، لكنهم أوقفوا التعاون في مجالات أخرى، مثل نقل معلومات يحصلون عليها من خلال تحقيقات مع مشتبهين".

ولوحظ مؤخراً حدوث تراجع كبير في حملات الاعتقال الليلية المتواصلة ضد الفلسطينيين في الضفة، وعزا ذلك إلى سببين؛ الأول يتعلق بمشاكل في التنسيق مع السلطة الفلسطينية، والثاني هو الامتناع عن احتكاكات مع الفلسطينيين خلال عيد الفطر؛ وأضاف أنه تم إلغاء اقتحام قوات إسرائيلية إلى المناطق A في منطقة قلقيلية وعلى ما يبدو أن ذلك جاء إثر التخوف من احتكاك مع أجهزة أمن السلطة".

ونقل هرتيل عن المسؤول السابق في الشاباك عن القدس والضفة، أريك برفينغ، قوله إن السلطة الفلسطينية أخرجت، مؤخراً، أفراد شرطة فلسطينيين من مناطق توجد فيها إمكانية كبيرة لحدوث مواجهات بين قوات الجيش ومتظاهرين في الضفة، "ويبرز هذا في الخليل وأماكن أخرى؛ ويدرك الجمهور الفلسطيني أن إبعاد أفراد الشرطة يعني أن السلطة تعطي الشرعية لمواجهات مع الجيش الإسرائيلي".

وحذر قائد "الإدارة المدنية" التابعة للجيش، يوءاف مردخاي، والضابط السابق في الجيش الإسرائيلي ميخائيل ميلشطين، في مقال نشر في موقع "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" الإلكتروني، من أن "تهديد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، حقيقي أكثر من أي مرة

سابقة ويعكس ضائقته الإستراتيجية"، وأن ذلك يأتي على خلفية أزمة اقتصادية شديدة في الضفة؛ وأضافا أنه "يوجد تخوف من مزيج قابل للاشتعال يتكون من إحباط الفلسطينيين بسبب تراجع ظروفهم الحياتية والأزمة السياسية، وخاصة على خلفية 'صفقة القرن' ومخطط الضم الذي يطرحه نتنياهو".

### التحديات التي يواجهها غانتس في وزارة الجيش

في السنوات الأخيرة، انتهى مفعول السحر وتولد الانطباع بأن الوزارة المرموقة هي محطة عبور في إطار خطة البقاء السياسي؛ وزراء الجيش تغيروا بسرعة ولم يتمكن أي منهم من البقاء لفترة طويلة كافية، بحيث يمكن خلالها إجراء تغييرات بعيدة المدى في الوزارة والجيش الإسرائيلي.

من المتوقع أن يدخل غانتس، بعد ثلاث حملات انتخابية صعبة ضد بنيامين نتنياهو،

الوزارة في نقطة توجد فيها وزارة الجيش والجيش الإسرائيلي على مفترق طرق. في المرحلة الأولى، هو سيعين خلية ويحاول الإسراع في تعيين مدير عام جديد للوزارة، بينما يقترب اللواء (احتياط) أودي آدم من نهاية عامه الخامس في المنصب؛ ويقولون في الوزارة إنه يبدو أن رئيس الأركان الأسبق لن يقوم فقط بإجراء تغييرات في الخلية المقربة، ولكن أيضاً في القسم الأمني السياسي وفي سلطة الطوارئ الوطنية.

استعداداً لقرار بشأن ميزانية الدولة، يفهم كبار هيئة الأركان والوزارة أنهم في طريقهم لتقليص في ميزانية الجيش.

والسؤال حول كم حجم هذا التقليص، سيعتمد على مستوى إصرار غانتس واستعداده لمحاربة وزارة المالية، التي يتأسسها يسرائيل كاتس. آخر مرة حارب فيها وزارة المالية كان يرتدي على رأسه قبعة رئيس الأركان.

ويقول مسؤولون في المنظومة الأمنية إن آخر شيء يريده غانتس هو أن يتم تسجيل أكبر تقليص في ميزانية وزارة الجيش في عهده. سيكون هذا دون أدنى شك التحدي الأول له في المنصب.

الخطوة التالية عند توليه الوزارة، هي اللحظة التي سيقدم فيها رئيس الأركان أفيف كوخافي وهيئة الأركان العامة له خطة الجيش الإسرائيلي متعددة السنوات "تنوفا" (الزخم). الخطوط الأساسية للخطة هو يعرفها، ولكن ليس بعمق. ستكون هذه المرحلة اختباراً مهماً لغانتس لفهم ما هي النظرية أو المفهوم الذي يصوغه للجيش الإسرائيلي ووزارة الجيش، وما إذا كان يخطط لإجراء تغييرات كبيرة في الخطة وماهي العلاقة التي ينوي أن يديرها مع كوخافي.

الوزير المنتهية ولايته نفتالي بينيت، على سبيل المثال، فعل كل شيء ممكن للحفاظ على علاقات جيدة مع رئيس الأركان، لأنه علم أنه سيغادر الوزارة في وقت قريب وأن الاحتكاكات ستلحق الضرر بشخصيته. بينت كان يسير بحذر شديد، لأنه في الوقت الذي كانت فيه وزارة الجيش تضعف، كان قرن الجيش الإسرائيلي يعلو. غانتس ليس رجل مشاجرات وتدخلات، وهو يعرف كيف يوصل رأيه وتصوره بشكل لطيف - خاصة عندما يكون من يجلس أمامه هو مظلي مخضرم يتحدث بلغته. غانتس على ما يبدو يفهم جيداً أنه إذا انتهى منصبه كوزير للجيش بعد عام ونصف، فستكون معجزة سياسية. وبافتراض أن هذه على أي حال ستكون فترة ولاية قصيرة الأمد، فإن الوزير سيفعل كل ما بوسعه لتنسيق العلاقة.

ومع ذلك، كونه وزيراً للجيش ذو شأن ومعرفة وخبرة متعددة السنوات، سيكون هناك بلا شك أمامه الغام وعوائق. غانتس يعرف كيف يسير عكس التيار؛ وقد أثبت ذلك عندما قرر، وعلى عكس الانتقادات العنيفة من داخل وخارج الجيش الإسرائيلي، حول إنشاء الفرقة المناطقية 210 في القيادة الشمالية وبناء سياج على الحدود السورية لاستعداد أفضل للتهديد المعروف باسم "داعش".

في الأيام التي يشارك فيها رئيس الوزراء أيضاً في تعيين رئيس الاستخبارات ونائب رئيس الأركان، قد يرغب غانتس أيضاً في إبداء المزيد من الرأي والنتيجة يمكن أن تكون مثيرة جداً للاهتمام. من المتوقع أن يشرف صديق غانتس، غابي أشكنازي، على ما يجري في الجيش الإسرائيلي من وزارة الخارجية، وسيحاول هو أيضاً إبداء رأيه في التعيينات والعمليات.

التحدي التالي، الذي لا يقل أهمية وفورية، يشمل مختلف الساحات في الدوائر القريبة والبعيدة: إيران ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية.

إن زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو هذا الأسبوع هي أكثر من مؤشر حول ما يجري في الشرق الأوسط ويمكن أن يكون قد جرى خلالها مناقشة خطوات إقليمية. إن غانتس يعرف جيداً المعركة التي بين الحروب، وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان سيحدث تغييراً في ضوء النشاط الإيراني المتزايد في سوريا، على عكس ما ينشر في إسرائيل.

في جميع الأحوال، فإن الزيارة هي تذكير بأن الولايات المتحدة، التي تتواجد الآن في خضم الحملة الانتخابية، هي لاعب مهم في الشرق الأوسط. وإسرائيل، من جانبها، عليها أن تتصرف بحساسية تجاه المصالح الأمريكية، خاصة وأن حجم المساعدة الأمنية التي تقدمها واشنطن لم يتم الاتفاق عليه بعد.

غانتس سوف يعد المنظومة الأمنية لآثار الضم وصفقة القرن مرحلة أخرى ستكون العمل على بناء القوة. بعد الموافقة على ميزانية الدولة والخطة متعددة السنوات والقرار حول إجراءات زيادة الكفاءة، سيتطلب من غانتس تسريع عمليات الشراء. وفي سلاح الجو يخططون للعرض عليه خطة شراء الطائرات المروحية المستقبلية الثقيلة، والتي ستحل محل مروحيات اليسعور القديمة. بالإضافة إلى ذلك، ينتظره حالياً إنشاء مجمع مباني الاستخبارات عند تقاطع ليكيت في النقب. ولقد صرح شريك غانتس، أشكنازي، بالفعل عن دعمه تلك الخطوة، خلافاً لموقف رئيس الأركان كوخافي.

على هامش التحديات، سيتعين على غانتس العمل على جهوزية الجيش الإسرائيلي ووزارة الجيش لاحتمال انتشار موجة أخرى من فيروس كورونا، هذا في الوقت الذي سيتولى فيه قائد قيادة الجبهة الداخلية الجديد، الجنرال أوري غوردين، الذي ليس على دراية بمجال منصبه. وفقاً لقيود الميزانية والفيروس، سيحتاج غانتس إلى ضمان عودة الجيش الإسرائيلي إلى الجدول الأصلي لتدريبات الجيش الإسرائيلي. كما سيطلب منه أن يتابع بأن المنظومة الأمنية تستعد لتبعات الضم وصفقة القرن، وكذلك التقدم أو الفشل في عملية التسوية وصفقة تبادل الأسرى مع حماس وسيناريو متطرف من صراع الورثة على مكانة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

### ما مدى استعداد الجيش لحرب إقليمية

قال اللواء احتياط إسحاق بريك، مفوض شكاوى الجنود السابق، إن عدم جاهزية جهاز الصحة في إسرائيل لمواجهة وباء كورونا هو لا شيء بالنسبة لعدم جاهزية الجيش للحرب القادمة؛ وكتب اللواء بريك في مقال في صحيفة "هآرتس" العبرية، قائلاً "الوباء سبب خيبة أمل عميقة لمئات ملايين الناس الذين لا يرون أي ضوء في نهاية النفق وفقدوا الأمل؛ لذلك، فإن تهديد الاشتعال إقليمي آخذ في الازدياد"؛ وأضاف بريك في مقاله "لا يوجد لإسرائيل أي رد عسكري مناسب على نظام الـ 250 ألف صاروخ وقذيفة الذي بني حولنا في العقد الأخير بإشراف إيران".

حسب التقدير، في الحرب القادمة سيتم إطلاق نحو 3 آلاف صاروخ يومياً على الجبهة الداخلية في إسرائيل؛ عدد منها -الذي يزداد باستمرار- سيكون صواريخ دقيقة، وثقيلة، وتحمل رؤوساً متفجرة تزن مئات الكيلوغرامات، بعيدة المدى وضررها شديد، وكلها تقتضي الاعتراض.

هذه الصواريخ ستسبب بآلاف القتلى وانهيار البنى التحتية الوطنية ودمار لم نعرف مثله من قبل؛ رغم أن الجبهة الداخلية ستتحول إلى الساحة المركزية للحرب القادمة، إلا أنها لم تحظ

في السنوات الأخيرة بالاهتمام والمعاملة الأساسية من قبل الجيش والدولة، في الوقت الذي نما فيه تهديد الصواريخ أمام ناظرينا؛ و ثمة تقدير بأن الجيش البري غير مستعد للحرب، كما أوضح "تقرير بريك" (الذي قدم لرئيس الحكومة في 2018)، في انتقادات مراقب جهاز الأمن ومراقب الجيش ومراقب الدولة في السنوات الأخيرة.

وبحسب بريك "حتى لو تم استثمار مليارات الشواقل في وسائل قتالية جديدة في الجبهة التكنولوجية في فترة رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت، فإن التقليل الذي حدث في القوة البشرية الذي جرى بصورة غير حكيمة وغير ناجعة، أدى إلى التسبب بضرر حاسم في القدرة على التعامل مع هذه الوسائل القتالية والحفاظ عليها في مستوى جاهزية معقولة؛ إضافة إلى ذلك، وبسبب نقص أيام خدمة الاحتياط والقوة البشرية المهنية، لم يتم تدريب وحدات الاحتياط، والوحدات النظامية أحياناً أيضاً، على استخدام السلاح الجديد. إضافة إلى ذلك، تفشت في الجيش منذ عدة سنوات ثقافة تنظيمية وإدارية وقيادية لا تخضع لأي انتقاد؛ ودون علاج هذا المرض ليس هناك احتمال لعلاج الجيش وإعداده للحرب. هذه الثقافة تتميز بعدم الانضباط وغياب المتابعة والتفتيش وعدم تعديل نتائج التحقيقات ونقص الإدارة والتكامل بين هيئات النظام؛ وهي تبرز أيضاً في الفجوات غير القابلة للجسر بين المهمات والقوة البشرية التي بقيت بعد تخفيضات غير حكيمة في أوساط رجال الخدمة النظامية؛ وتقصير الخدمة للرجال؛ هذه الأسباب أدت إلى إخفاقات كثيرة، ونتيجتها الكارثية فقدان المهنية والدافعية وفصل القيادة العليا عن الميدان.

الأزمة الاقتصادية التي سنشعر بها في أعقاب وباء كورونا لن تسمح بالدفع قدماً بالوتيرة المطلوبة بالخطوة متعددة السنوات "تنوفا"، التي طرحها رئيس الأركان أيف كوخافي؛ وهي تشكك بحجم مساعدة الولايات المتحدة للجيش لأن اقتصاد الولايات المتحدة قد تضرر أيضاً. لا يوجد شك بأنه كوخافي قد استثمر تفكيراً وإبداعاً في الخطوة متعددة السنوات التي يقودها، لكننا بحاجة إلى إضافة في الميزانية تبلغ عشرات مليارات الشواقل في العقد القادم من أجل تطبيقها؛ إن الركود العميق والعجز الذي يتوقع أن يشهده الاقتصاد الإسرائيلي يقتضي إعادة

التفكير في هذا المسار: إذا انتظر الجيش ميزانيته المطلوبة كي ينفذ الخطة متعددة السنوات فسيمر وقت طويل، وهذا يمكن أن يكون متأخراً جداً.

الفكرة المنظمة للجيش يجب أن تركز على خلق قدرة هجوم ودفاع بالقوات التي لديه الآن، وعلى وضعها في وضع جاهزية عملية في أفضل صورة. على الجيش أن يطور قدرات ليزر لاعتراض الصواريخ، التي تقل تكلفتها بعشرات الأضعاف من إنتاج صواريخ مضادة للصواريخ. يجب أن يتم فوراً وقف القرار الذي اتخذ بتقليص مئات الدبابات في سلاح البر، كاستمرار للتقليص الجارف الذي تم في السابق، لأن الأدوات القديمة يتم تقليصها قبل وصول الجديدة، ونشأت فجوة كبيرة في استعداد الجيش البري للحرب. وتخفيض آخر بمئات الدبابات من نظام القوات كما تتوقع خطة "تنوفا" سيكون هو القشة التي ستقضم ظهر البعير. والجيش البري سيصل إلى انعدام قدرة أداء في حرب متعددة الساعات وسيكون في ذلك ضرر شديد آخر لأمن الدولة.

لقد وصلنا إلى وضع لا يوجد فيه سلاح البر احتياطات ومرونة لتركيز جهد من أجل هجوم في قطاع واحد، مع الدفاع عن القطاعات الأخرى في حرب متعددة الساعات؛ إضافة إلى محاربة حماس والجهاد في غزة سيكون على الجيش أن يحارب في الساحة المستقبلية ضد حزب الله في لبنان وضد الجيش السوري الذي يملك أكثر من ألف دبابة ووحدات سلاح مشاة وكوماندو؛ وضد أعضاء الجناح العسكري في "فتح" في الضفة الغربية الذين سيطلقون النار في كل اتجاه؛ وضع كهذا يقتضي تركيز قوات كبيرة هي في الواقع القائم غير موجودة؛ هذا هو السيناريو الأكثر معقولة في اندلاع حرب إقليمية ليس لنا سيطرة عليها؛ الحديث يدور عن تشابك لا يعرف أحد كيفية توقعه مسبقاً، حرب قد تندلع حتى لو لم يُعَنَّ أحد باندلاعها.

لا أرى أي نافذة فرص لعدة سنوات من أجل بناء الجيش، كما قدر الجيش قبل تفشي كورونا، والعكس هو الصحيح؛ الفقر والجوع في الدول المعادية المحيطة بنا قد تدفع بالسكان إلى المظاهرات الكبيرة وإلى العنف ضد السلطة؛ حينئذ ستكون النتيجة زيادة احتمالية أن تقوم الأنظمة المهتدة بمحاولة توجيه ضغط وغضب الجمهور الجائع نحو إسرائيل.

على الجيش أن يلقي بكل ثقله لمعالجة أسس الثقافة التنظيمية المعطوبة، ومنها أن يبني الجديد؛ ودون ذلك ليست هناك أي احتمالية لتحسين استعداده للحرب.؛ وبدون مشابكة الأيدي مع الحكومة الجديدة سيكون من الصعب جداً التقدم.

### ارتفاع شعبية نتنياهو في ظل محاكمته

يبدو أن بدء محاكمة بنيامين نتنياهو، بتهم فساد، قد عززت شعبيته رغم هجومه الشديد هو وقادة حزبه على جهاز القضاء، وأظهر استطلاع رأي ارتفاع قوة حزب الليكود ومعسكر اليمين وعدم وجود معسكر آخر يهدد حكمه، وخلال ذلك اندثار حزب العمل.

وتوقع الاستطلاع، الذي نشرته إذاعة FM103، أنه لو جرت الانتخابات العامة للكنيست الآن، سترتفع قوة حزب الليكود من 36 مقعداً حالياً إلى 41 مقعداً، تليه القائمة المشتركة التي ستحافظ على قوتها الحالية ونوابها الـ 15؛ وفي موازاة ذلك، ستراجع قوة حزب كاحول لافان" بقيادة بيني غانتس وغابي أشكنازي من 15 مقعداً إلى 12 مقعداً، كما ستراجع قوة كتلة "ييش عتيد - تيلم" بقيادة يائير لبيد وموشيه يعالون من 16 مقعداً إلى 14.

و سترتفع قوة تحالف أحزاب اليمين المتطرف "يميننا"، برئاسة نفتالي بينيت، من 6 مقاعد حصل عليها في الانتخابات الأخيرة إلى 9 مقاعد، وتبقى قوة حزب شاس 9 مقاعد، فيما يرتفع تمثيل كتلة "يهדות هتورا" من 7 مقاعد إلى 8 مقاعد.

وسيحصل كل من حزبي ميرتس و"يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، على 6 مقاعد؛ وتوقع الاستطلاع اندثار حزب العمل برئاسة عمير بيرتس، الذي حصل على 1.5% فقط من أصوات المستطلعين، علماً أن نسبة الحسم هي 3.25%. ولن يتجاوز حزب "عوتسما يهوديت" الفاشي وحزب "غيشر" برئاسة أورلي ليفي أليكاسيس نسبة الحسم.

ووفقاً لنتائج الاستطلاع، فإن معسكر اليمين والأحزاب الحريدية بزعامة نتنياهو سيكون ممثلاً بـ 67 عضو كنيست، مقابل 47 عضو كنيست لأحزاب ما يسمى "الوسط - يسار"،

وتشمل "كاحول لافان" والقائمة المشتركة و"بيش عتيد - تيلم" وميرتس، إضافة إلى حزب ليبرمان.

### الجناية الدولية تطلب إيضاحات رسمية من السلطة

كشفت صحيفة هارتس العبرية عن ان المحكمة الجنائية الدولية طلبت من السلطة الفلسطينية توضيحا و"معلومات إضافية" بشأن قرار الرئيس محمود عباس بالتحلل من الاتفاقات مع إسرائيل بسبب نيتها ضم أراض في الضفة الغربية. وقد قدمت السلطة شكوى للمحكمة كجزء من الإجراءات الأولية لفتح تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في الضفة وغزة.

ووفقا للصحيفة يريد القضاة في لاهاي معرفة وضع الاتفاقيات اليوم ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن إسرائيل زعمت أن اتفاقات أوسلو تثبت أن السلطة الفلسطينية ليست دولة وبالتالي لا يمكن للمحكمة أن تكون طرفاً في المعاهدة من قبل المحكمة - الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد العملية برمتها.

وإذا قبل الفلسطينيون أن الاتفاقات باطلة بالفعل ، فسيكون لذلك آثار سلبية على المجالات الأمنية والمدنية وايضاً في المجال القانوني ، لأن حجة إسرائيل قد تتضرر في غياب الاتفاقات مع الفلسطينيين ، وسيتعين عليها صياغة حجة أخرى. وتشير المدعية الرئيسية في لاهاي ، باتو بنسودا ، إلى حججها بشأن اتفاقيات أوسلو - وإذا تم إلغاء الاتفاقيات ، فيجب إعادة النظر في حججها الآن؛ في الوقت نفسه ، سيواجه الفلسطينيون مشكلة ، حيث سيتعين عليهم توضيح ما هو مناسب لهم بالضبط لأن العديد من الادعاءات في ملف التحقيق في جرائم الاحتلال تعتمد على الاتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين وإذا تم إلغاؤها فقد يؤثر ذلك على قرار المحكمة.

واكدت الولايات المتحدة مجددا معارضتها لمقاضاة إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي؛ وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ان المحكمة الجنائية الدولية تمثل هيئة سياسية وليس مؤسسة قضائية مشيرا الى ان إسرائيل لم تعد إلى جانب الولايات المتحدة، طرفاً في اتفاق روما، الذي تم بموجبه إنشاء المحكمة.

وأصدر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قال فيه: "نحن لا نعتقد أنه يمكن اعتبار الفلسطينيين كدولة ذات سيادة، وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على العضوية الكاملة، أو المشاركة كدولة في المنظمات، الكيانات أو المؤتمرات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية"؛ وأشار إلى أن سبع دول - أستراليا، النمسا، البرازيل، جمهورية التشيك، ألمانيا، المجر وأوغندا - قدمت تقارير رسمية إلى المحكمة الجنائية الدولية تشرح سبب اعتقادها أن المحكمة ليس لها اختصاص للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي وقعت في الأراضي الفلسطينية.

وكتب بومبيو: "نحن نوافق؛ المحكمة التي تحاول ممارسة سلطتها خارج ولايتها القضائية هي أداة سياسية تستهزئ بالقانون والإجراءات القانونية الواجبة... إذا استمرت المحكمة الجنائية الدولية في مسارها الحالي، فسوف نحملها عواقب؛"

وأصدرت بنسودا في الشهر الماضي رأياً قانونياً رفض آراء قانونية أخرى، ليس فقط من سبع الدول ولكن أيضاً آراء العشرات من علماء القانون الدولي الذين افترضوا أن "دولة فلسطين" لا تفي بمعايير الدولة التي يمكنها نقل الاختصاص الجنائي على أراضيها إلى لاهاي.

ومن ناحية أخرى، فإن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي - ولكن ليس دولة واحدة (باستثناء فلسطين نفسها) ادعت أن فلسطين هي بالفعل دولة يمكنها أن تمنح الاختصاص القضائي إلى لاهاي.

ولا يوجد لدى القضاة الثلاث في هذا الدائرة - بيتر كوفاتش، من المجر، ومارك دي بيرين دي بريشامبو، من فرنسا، وارين أديليد صوفي ألابيني جانسو، من بنين - موعد نهائي

لتسليم قرارهم ولكن من المتوقع أن يفعلوا ذلك في غضون 120 يوماً؛ ولطالما زعمت إسرائيل أن المحكمة الجنائية الدولية لا تتمتع بالاختصاص القضائي في القضية لأنه لا توجد هناك دولة فلسطينية ذات سيادة يمكنها تفويض المحكمة الجنائية الدولية على أراضيها ومواطنيها.

وفي 30 نيسان الماضي، أكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا أن فلسطين دولة لغرض نقل الولاية القضائية الجنائية على أراضيها إلى لاهاي، الأمر الذي قد يمهّد الطريق لإجراء تحقيق في جرائم الحرب ضد القيادة العسكرية والمدنية الإسرائيلية، ولكن أيضاً ضد المسلحين الفلسطينيين. وسيكون الآن على ما تُسمى بدائرة ما قبل المحاكمة الحكم في الأمر، ما يتوقع أن تفعله في الأسابيع المقبلة.

استدعت وزارة الخارجية الفلسطينية، ممثلة النمسا لدى فلسطين، إسترين فين، احتجاجاً على الملاحظات القانونية التي قدمتها الحكومة النمساوية مؤخراً إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، حول ولاية المحكمة على مناطق في فلسطين. وعبرت وكيلا وزارة الخارجية الفلسطينية، أمل جادو، عن استياء القيادة الفلسطينية من هذا الموقف. وطالبت جادو، وزارة الخارجية النمساوية بتقديم توضيح رسمي حول هذه الملاحظات؛ وأوضحت أن "ما ورد في هذه الرسالة يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الثنائية مع النمسا، علماً أن هناك علاقات دبلوماسية قائمة بين البلدين، والنمسا رفعت التمثيل الفلسطيني إلى مستوى بعثة فلسطين عام 2011".

وقدمت النمسا، ملاحظات قانونية، مؤخراً، إلى الدائرة التمهيدية لمحكمة الجنائية الدولية، تشكك بولاية المحكمة الجنائية على مناطق دولة فلسطين؛ وأشارت النمسا في البند السابع من ملاحظاتها إلى أن النمسا "لم تعترف بفلسطين كدولة ذات سيادة، ولم تقم علاقات دبلوماسية معها على الصعيد الثنائي".

وفي كانون الأول 2019، قررت المدعية العامة للجناية فاتو بنسودا فتح تحقيق في جرائم حرب ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإسرائيل بالضفة وغزة والقدس الشرقية. وفي 30 نيسان الماضي، أصدرت بنسودا، قراراً، اعتبر أن للمحكمة صلاحية التحقيق في جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

### خطة ترامب فرصة تاريخية لترسيم حدود إسرائيل

قال وزير خارجية العدو غابي أشكنازي، خلال مراسيم تسلمه منصبه الجديد وزيراً للخارجية؛ إن خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للسلام في الشرق الأوسط، بمثابة فرصة تاريخية لترسيم حدود دولة إسرائيل؛ وأضاف أشكنازي خلال كلمته "سنقوم بالدفع نحو تطبيق الخطة الأميركية من خلال التنسيق مع الإدارة الأميركية، والحوار مع جيراننا والحفاظ على اتفاقيات السلام"؛ وتابع "السلام مع جيراننا بمثابة كنز إستراتيجي ومن المهم الحفاظ عليه، هناك أهمية قصوى لتطوير والدفاع نحو تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع مصر والأردن، أنهم حلفاء مهمون"؛ وقال إننا "أمام فرصا إقليمية مهمة، أولاً وقبل كل شيء، مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس ترامب؛ أرى بها خطة مهمة وبارزة وبمثابة خارطة طريق"، مضيفاً أن "ترامب يضع أمامنا فرصة تاريخية لتشكيل مستقبل دولة إسرائيل لعقود قادمة".

وشكر إشنكنازي الإدارة الأميركية على "موقفها الثابت مع إسرائيل في كبح المشروع النووي الإيراني ومنع التوسع الإيراني بدول الجوار"، وأكد أن "الحملة السياسية لوقف التهديد الإيراني كانت ولا تزال مهمتنا الرئيسية".

وتأتي تصريحات أشكنازي المؤكدة على العلاقات الإستراتيجية مع مصر والأردن والحفاظ على اتفاقيات السلام، بعد أن شكلت أقوال الملك الأردني عبد الله الثاني خلال مقابلة معه

نشرتها مجلة "دير شبيغل"، ذروة في مجموعة رسائل تحذير بعثها الأردن إلى إسرائيل، خلال الأشهر الأخيرة.

وحذر الملك الأردني، من أن ضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية سيؤدي إلى "صدام كبير" مع الأردن؛ كما حذر من أن يؤدي انهيار السلطة الفلسطينية إلى "مزيد من الفوضى والتطرف في المنطقة"؛ ورفض التصريح إن كان الأردن سيعلق العمل بمعاهدة وادي العربة، واكتفى بالقول "لا أريد أن أطلق التهديدات أو أن أهيب جواً للخلاف والمشاحنات، ولكننا ندرس جميع الخيارات؛ ونحن نتفق مع بلدان كثيرة في أوروبا والمجتمع الدولي على أن قانون القوة لا يجب أن يطبق في الشرق الأوسط".

### محكمة إسرائيلية تدين مستوطن يهودي بالقتل العمد لعائلة دوابشة

أدانت المحكمة المركزية في اللد، المستوطن الإرهابي المتطرف، عميرام بن أوليئيل، بارتكاب ثلاث جرائم قتل عمد، بحق 3 من أفراد عائلة دوابشة في قرية دوما بالضفة الغربية؛

وذكرت القناة الـ13 العبرية، أن المتطرف بن أوليئيل، هو المتهم الرئيسي بهذه القضية، التي قتل فيها 3 من أفراد عائلة دوابشة، بالعام 2015؛ وأنه اعترف ثلاث مرات بارتكابه جريمة حرق منزل عائلة دوابشة، ورفضت المحكمة اعترافه بالسابق، بزعم الحصول عليها تحت الضغط؛ وبسحب القناة العبرية، جاء في لائحة الاتهام، أن بن أوليئيل توجه إلى منزل عائلة دوابشة، ومعه زجاجة حارقة، وألقاها من نافذة غرفة النوم، وفر من المكان

### السلطة الفلسطينية تعلن انتهاء بروتوكول الخليل

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، إن توقيع وزير جيش الاحتلال على مصادرة وضم أجزاء من الحرم الإبراهيمي في الخليل يعد إلغاء لبروتوكول الخليل؛

وأوضح "أن ذلك ينهي الاتفاق الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل، مشيراً إلى أن ذلك يعد استمراراً لمشروع الضم في الضفة والقدس".

وفي وقت سابق، صادق وزير الحرب نفتالي بينيت على مصادرة أراض تقع بمحاذاة المسجد الإبراهيمي ستخصص لإقامة ممر ومصعد وجسر لمقتمي المسجد من المستوطنين، خاصة لذوي الإعاقات، وأوعز إلى منسق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلة كميل أبو ركن باتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ المشروع؛ والجدير بالذكر أن المسجد الإبراهيمي المستهدف بالمشروع الاستيطاني يقع في المنطقة الخاضعة لسيطرة الاحتلال الكاملة من الخليل والمسامة (خ 2)، خارج نطاق سيطرة السلطة.

### تعين اردان سفيرا في الولايات المتحدة والأمم المتحدة

أعلن وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان، أنه وافق على العمل كسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة والولايات المتحدة، على النحو الذي اقترحه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ويعتبر تعيين شخص لكل من المنصبين في وقت واحد خطوة غير اعتيادية في السياسة الإسرائيلية. وأوضح نتنياهو أن أردن سيتولى منصبه كسفير للولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني؛ وأضاف أن أردن سيتولى منصبه خلال فترة ولايته كرئيس للوزراء؛ وذلك لأن اتفاقية الائتلاف بين الليكود وكحول لفان تنص على أن رئيس الوزراء هو الذي يعين السفير في واشنطن؛ وطلب السفير الإسرائيلي الحالي في الولايات المتحدة رون ديرمر، عدة مرات الاستقالة من وظيفته في واشنطن لأسباب عائلية، لكنه لا يزال في منصبه بسبب عدم الاستقرار السياسي.

وقال أردن إن قرار قبوله المنصب صعب للغاية بالنسبة له "في السنوات القادمة، سنواجه تحديات كبيرة في المجال الدولي - إيران التي تستمر في التقدم نحو النووي، وتطبق سيادتنا إن شاء الرب من أجل الاستيطان في يهودا والسامرة، وبالطبع المعركة الحازمة ضد معاداة السامية وBDS".

## ضغوط لتنفيذ مخطط "الضم" قبل الانتخابات الأميركية

ذكر تقرير صحافي أن السفير الإسرائيلي لدى واشنطن، رون ديرمر، يمارس ضغوطاً على مسؤولين في البيت الأبيض، في محاولة لإقناعهم بـ"ضرورة" تنفيذ مخطط الحكومة الإسرائيلية، بضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة إلى "سيادة" إسرائيل، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة، المقررة في تشرين الثاني المقبل.

ولفت التقرير الذي أوردته القناة 13، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، إلى أن ديرمر يقود خلال الأسابيع الماضية، حملة لإقناع المسؤولين في البيت الأبيض ونواب في الكونغرس وأعضاء في مجلس الشيوخ عن الحرب الجمهوري، بالإضافة إلى الصحفيين وقادة الرأي العام في الولايات المتحدة، بـ"ضرورة الإسراع بتنفيذ مخطط الضم".

ويتذرع ديرمر خلال حملة الضغط التي يقودها بارتفاع فرص نجاح المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية، جو بايدن، واحتدام المنافسة بينه وبين الرئيس الحالي، دونالد ترامب، ونقلت القناة عن ديرمر قوله في إحاطات مغلقة أجراها لمسؤولين في واشنطن إنه "يجب أن نمضي قدماً في الضم الآن لأننا لا نعرف ما سيحدث في الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة؛ فقد يفوز بايدن؛ هناك فرصة سانحة الآن يجب أن نستغلها، ولذلك يجب أن نفعل ذلك".

وشدد ديرمر على ضرورة فرض "واقع جديد على الأرض" في الضفة المحتلة قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، بادعاء أنه بنجاح بايدن، قد يتراجع "على نحو دراماتيكي" الدعم الأميركي الذي تقدمه لإسرائيل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، في ظل انحياز إدارة ترامب الكلي للموقف الإسرائيلي في هذا الشأن؛ ويقول ديرمر: "هناك فرصة لمرة واحدة لتعزيز الضم طالما أن ترامب موجود".

وتأتي حملة ديرمر لتسريع إمكانية منح الإدارة الأميركية ضوءاً أخضر لإسرائيل للشروع بتنفيذ مخطط الضم، في ظل انكشافه، على الخلافات داخل إدارة ترامب بشأن الضم وارتفاع

الأصوات بين مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية، للإعراب عن تحفظاتهم على هذه الخطوة التي لا يعتبرونها أولوية في الوقت الراهن.

وبحسب القناة، فإن إدارة الرئيس ترامب، بدت مترددة مؤخراً بشأن تنفيذ مخطط الضم وفرض "سيادة" إسرائيل على مناطق في الضفة، وذلك في أعقاب تلقيها رسائل تحذيرية من الأردن والإمارات والسعودية، بالإضافة إلى التخوف الأميركي من تأثير هذه الخطوة على استقرار الأردن؛ والمخاوف التي عبّر عنها وزير الأمن الإسرائيلي الجديد ورئيس الحكومة البديل، بيني غانتسوزير الخارجية الجديد، غابي أشكينازي، اللذين عقدا اجتماعاً مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في القدس، وأزمة كورونا التي تلقي عبئاً ثقيلًا على البيت الأبيض؛ وأوضحت القناة أن التخوفات المركزية لدى المسؤولين في إدارة ترامب في هذا السياق، هي أن تعلق خطوة الضم، الباب، نهائياً، أمام فرص تنفيذ خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن".

وفي هذا السياق، قال وزير الأمن الإسرائيلي الجديد، بيني غانتس، شريك بنيامين نتنياهو في الحكومة الجديدة، خلال تسلمه منصبه الجديد رسمياً: "أنا ملتزم لفعل كل شيء لدفع التسويات السياسية والسعي من أجل السلام"، وتابع "سنعمل على دفع خطة ترامب للسلام ("صفقة القرن") بكل ما تتضمنه".

### مجلس المستوطنات يعلن رفض "صفقة القرن"

أعلن مجلس المستوطنات في الضفة الغربية (يشاع)، أنه يرفض خطة الإملاءات الأميركية الإسرائيلية المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، والتي طرحها البيت الأبيض نهاية كانون الثاني الماضي بعنوان "خطة ترامب للسلام".

ويمثل مجلس "يشاع" حركة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، ويضم قادة المستوطنين ويعتبر من مجموعات الضغط التي تحظى بنفوذ واسع لدى حكومات بنيامين نتنياهو المتتابة؛ وذكرت هيئة البث الإسرائيلي ("كان")، أن القرار يأتي بعد سلسلة الاجتماعات

التي عقدها المجلس؛ ولفتت "كان" إلى أن قرار "يشاع" برفض "صفقة القرن"، يأتي لاعتبارها أنها تتضمن موافقة مبدئية على إجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ويضمن لهم "دولة مستقبلية"، بالإضافة إلى أنها تنص على تجميد التوسيع الاستيطاني في البؤر الاستيطانية المعزولة، كما أنه يمنع الحكومة من ضم نحو نصف المنطقة C.

وأشارت القناة إلى أن الإعلان الصادر عن "يشاع" يعتبر طلقة البداية في الحملة التي تعترم قيادات المجلس تنظيمها ضد تنفيذ "صفقة القرن"، حيث يعقد المجلس اجتماعات وإحاطات مغلقة مع مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأعضاء كنيست، ومسؤولين في الأجهزة الأمنية.

وكانت تقارير صحافية قد ذكرت أن البيت الأبيض أوضح لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن لا ضوء أخضر أميركيًا لضم مناطق في الضفة الغربية، دون موافقة إسرائيلية على "دولة فلسطينية" وتبني الخطة الأميركية "بشكل كامل".

ونقلت القناة 13 الإسرائيلية، عن مسؤولين أميركيين أن رسالة البيت الأبيض نقلت إلى نتياهو عبر عدة قنوات، منها السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان.

وبحسب القناة، فإن فريدمان أوضح في الجلسة الأولى للجنة التخطيط الإسرائيلية - الأميركية، قبل الانتخابات الأخيرة، أن بلاده ناقشت مع إسرائيل "تطبيق الخطة الأميركية لا تطبيق خطة الضم". وأشار المسؤولون الأميركيون إلى أنهم "شددوا" أمام نتياهو ومقربيه أنهم "لا يستطيعون أخذ الأجزاء التي يحبونها من الخطة الأميركية فقط. عليهم أخذها كرزمة كاملة".

وأضاف المسؤولون الأميركيون، بحسب القناة 13 "سنكون جاهزين للاعتراف بالضم الإسرائيلي كجزء من مسار واسع، توافق فيه إسرائيل على مفاوضات مع الفلسطينيين وفقاً لمبادئ خطة ترامب"، وأن "الضم يجب أن يكون جزءاً من اقتراح لإقامة دولة فلسطينية على أساس شروط محددة، مساحة أرض معرّقة، ومساعدات اقتصادية كريمة".

## عقبات تواجه حكومة العدو الجديدة

تطرق الكاتب الإسرائيلي يارون أبرهام، إلى العقبات التي تواجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتي ستؤدي إلى إنهاء عملها في وقت أقرب مما هو متوقع؛ وقال أبرهام، في مقال له على موقع القناة 12 العبرية، إن أزمة فيروس كورونا، وخطة ضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية، والمحاكمة الوشيكة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل ألعامًا تعترض طريق الحكومة ونقاط ضعف تهددها، وهي كالتالي:

### اللغم الأول: الضم وتطبيق السيادة

إدارة ترامب كانت قد أبدت تحفظاتها على عملية الضم، والأردن يهدد بأن ذلك سيؤثر على اتفاقية السلام. لكن نتنياهو إذا كان يريد أن يقطع كل الطريق تجاه الضم يمكنه فقط فعل ذلك من خلال عرض القضية للتصويت في الحكومة والكنيست؛ يبدو أن هذا هو أول شيء يمكن أن يسبب صدامًا بينه وبين غانتس وأشكنازي.

### اللغم الثاني: الميزانية

كما هو الحال مع أي حكومة، فإن أحد الألعام الرئيسية أمام الحكومة القادمة هي الميزانية؛ لكن هذه المرة الحديث يدور عن لغم حقيقي، بالنظر إلى الآثار المترتبة على مكافحة فيروس كورونا والحاجة إلى خفض ميزانيات الوزارات لتغطية العجز؛ على سبيل المثال، كيف سيستجيب غانتس لمطلب محتمل من وزير المالية المنتظر كاتس بخفض ميزانية الجيش، أو على الأقل عدم إضافة المليارات لها كما يحدث كل عام وعام؟.

### اللغم الثالث: الموقف من المنظومة القضائية

هذا اللغم سيرافق الحكومة طوال هذه الفترة، وخاصة في الفترة القريبة على خلفية محاكمة رئيس الوزراء نتنياهو، والسؤال الذي يجب طرحه هو ماذا سيكون موقف الحكومة من المنظومة القضائية، وماذا سيفعلون، على سبيل المثال، في حزب كاحول لфан عندما يهاجمون في الليكود ماندلبليت أو المحاكم؟ والسؤال صحيح ليس فقط بالنسبة للتصريحات،

ولكن أيضاً للقرارات - كيف سيتم التوصل إلى اتفاقات بشأن تعيين مدع عام أو تعيين مستشار قانوني للحكومة من المفترض أن يتم في فبراير 2021؟.

اللغم الرابع: شكل عمل الحكومة

كل الآلية التي ستعمل عليها الحكومة قد تؤدي إلى الشلل؛ أي تشريع سيكون فقط بالتوافق، ويجب على الائتلاف بأكمله معارضة أي مشروع قانون لم يتم تمريره من قبل اقتراح اللجنة الوزارية للتشريعات؛ فقط تخيل أن يصوت حزب كاحول لفان ضد مشاريع القوانين لصالح مجتمع المثليين الذي سيطرحة حزب بيش عتيد، أو أن يصوت حزب الليكود ضد مشاريع القوانين لصالح الاستيطان التي يقترحونها في حزب يمينا.

اللغم الخامس : التناوب

وهذا هو أكبر لغم سيواجه الحكومة القادمة؛ إذا، على سبيل المثال، هل ستتدخل المحكمة العليا في قضية رئيس الوزراء البديل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستتدخل ومتى ستبت في الأمر؛ وإذا تدخلت في العام المقبل وقررت إلغاء هذا التعريف، فستجري انتخابات أخرى، وكل ذلك بافتراض أن التناوب قد تم بالفعل؛ علينا أن نتذكر أن هناك أشخاصاً في المنظومة السياسية لا يزالون يشكون في ذلك.

### "منظمة التحرير" تعلن إلغاء الاتفاقيات مع دولة الاحتلال...

أكدت اللجنة التنفيذية "التوجه الذي أعلن عنه الرئيس محمود عباس خلال الاجتماع القيادي، الذي عقد في مقر الرئاسة في التاسع عشر من شهر أيار الجاري، والذي قال فيه ان المنظمة في حل من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع كل من دولة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، بالعودة إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، وقرارات المجالس المركزية للمنظمة واللجنة التنفيذية، ووضع الآليات المناسبة لتطبيق تلك القرارات، المتعلقة بإعادة بناء العلاقة مع إسرائيل على أساس العلاقة بين دولتين فلسطين وإسرائيل

والاعتراف المتبادل بينهما بما يتطلبه ذلك من خطوات فك ارتباط على جميع المستويات السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية، والبدء بالخطوات العملية لتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم ( 67/19 ) ونالت عضوية كل المؤسسات الإقليمية والدولية الممثلة للشعب الفلسطيني ولدولته الوطنية".

وقالت اللجنة التنفيذية إنه "وبعد اطلاع شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية والمجتمع الدولي على تفاصيل قرارات اللجنة التنفيذية بتاريخ 16 أيار 2020، والتي أعلن جوهرها الرئيس عباس أمام وسائل الاعلام في اجتماع القيادة الفلسطينية الموسع بتاريخ 19 أيار الجاري، فإن اللجنة التنفيذية تنشر أدناه مجمل هذه القرارات التي تشكل برنامج عملها للمرحلة القادمة كخطوات عملية للانفكاك عن الاحتلال والانتقال من السلطة الى الدولة، تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة والمجلس المركزي الذي تبعه، وبناءً على اعتبار ان المرحلة الانتقالية منتهية.

وقررت القيادة إنه عملاً بقرارات المجلسين الوطني والمركزي، إنهاء العمل بالاتفاقيات والتفاهات التي تنكرت لها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال وإدارة الرئيس ترمب، بما في ذلك التنسيق الأمني الذي تم وقفه اعتباراً من تاريخه.

وأكدت إنهاء العمل بالاتفاقية الأمنية مع الإدارة الأميركية الحالية، ووجوب إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بواجباتها ومسؤولياتها كافة استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ودعوة العالم إلى إنفاذ قرارات مجلس الأمن بتوفير الحماية الدولية لشعبنا في دولة فلسطين المحتلة.

وأكدت القيادة حق شعبنا في مواصلة كفاحه، وتصعيد مقاومته الشعبية من أجل دحر وإنهاء الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني لدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967، واستنهاض طاقاته الشاملة في الوطن ومخيمات اللجوء والشتات. وشددت على وضع آليات لتنفيذ الانتقال من السلطة الى الدولة وفقا لقرارات المجلس الوطني والمركزي بصلاحياتها الكاملة المحددة في هذه القرارات، والاستمرار في بناء وتطوير

مؤسسات الدولة استناداً إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 وقرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012.

وكان الرئيس عباس، قد أعلن أن منظمة التحرير، ودولة فلسطين قد أصبحتا في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الأمنية؛ وقال في كلمته خلال اجتماع للقيادة في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، إن القيادة اتخذت هذا القرار التزاماً بقرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وأضاف: على سلطة الاحتلال ابتداء من الآن، أن تتحمل جمع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، وبكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وحمل الإدارة الأميركية المسؤولية كاملة عن الظلم الواقع على شعبنا، واعتبرها شريكا أساساً مع حكومة الاحتلال في جميع القرارات والاجراءات العدوانية المجحفة بحقوق شعبنا. وقرر الرئيس استكمال التوقيع على طلبات انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية التي لم ننضم إليها حتى الآن.

وجدد الرئيس التزام دولة فلسطين بالشرعية الدولية، وبالقرارات العربية والإسلامية والإقليمية ذات الصلة، مؤكداً التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب العالمي أياً كان شكله أو مصدره. وأكد الالتزام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، واستعدادنا للقبول بتواجد طرف ثالث على الحدود بيننا، على أن تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة (الرباعية الدولية +)، وعبر مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية الدولية. ودعا دول العالم التي رفضت صفقة القرن والسياسات الأميركية والإسرائيلية واجراءاتها المخالفة للشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة معها، أن لا تكتفي بالرفض والاستنكار وان تتخذ

المواقف الرادعة وتفرض عقوبات جديّة لمنع دولة الاحتلال من تنفيذ مخططاتها، واستمرار تكورها لحقوق شعبنا.

وطالب الرئيس الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين حتى الآن، الإسراع إلى الاعتراف بها لحماية السلام والشرعية الدولية والقانون الدولي، ولانفاذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بتوفير الحماية الدولية لشعبنا في دولته المحتلة.

وأكد الرئيس أن دولة فلسطين ستستمر في ملاحقة الاحتلال على جرائمه بحق شعبنا امام الهيئات والمحاكم الدولية كافة، مجددا ثقته باستقلالية وصدقية أداء المحكمة الجنائية الدولية.